

بعد غد الأحد:

# تونس تعيش على وقع انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية

تونس . العرب:

تنطلق صبيحة بعد غد الأحد 24 أكتوبر الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس بمشاركة ما يزيد على الأربعة ملايين ناخب لإختيار رئيس للبلاد للفترة الرئاسية (2009-2014) وقد تقدم للترشح على هذا المنصب أربعة أسماء وهم: الرئيس الحالي زين العابدين بن علي (رئيس التجمع الدستوري الديمقراطي) محمد بوشيخة ( حزب الوحدة الشعبية) محمد منير الباجي (الحزب الاجتماعي التحرري) محمد علي الحلواني (حركة التجديد).

بالمقابل فان الانتخابات التشريعية تقدمت لها 168 قائمة مترشحة تتوزع على 14 طرفا مشاركا 7 منها تمثل الأحزاب السياسية و7 أخرى تمثل المستقلين وكان توزيع القوائم كما يلي:

بالنسبة الى الأحزاب: التجمع الدستوري الديمقراطي (26 قائمة) حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (26 قائمة) حزب الوحدة الشعبية (26 قائمة) الاتحاد الوحدوي الديمقراطي (23 قائمة) الحزب الاجتماعي التحرري (23 قائمة) حركة التجديد (21 قائمة) الحزب الديمقراطي التقدمي (16 قائمة).

أما بالنسبة الى المستقلين فتتوزع القوائم كما يلي: بنزرت (قائمة الطليعة) زغوان (قائمة الضمير) (قائمة من أجل الوطن) القيروان (قائمة من أجل الوطن) توزر (قائمة من أجل الوطن) صفاقس (قائمة مساندة للسابع من نوفمبر).

وقد أعدت تونس كل ضمانات النجاح لهذه الانتخابات المفصلة في تاريخ البلاد باعتبارها الأولى في جمهورية الغد وكذلك باعتبارها تأتي



لافتات انتخابية تملأ شوارع المدن التونسية

وبناء على هذا الامر يبدأ الاقتراع على الساعة السابعة والنصف صباحا ويختم على الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر.

وبخصوص عدد مكاتب الاقتراع فهي تقلصت لتصل الى حدود 12 الفا و903 مكتبا موزعة على كامل تراب الجمهورية التونسية وذلك بعد ان كانت في حدود 15 الفا و340 مكتب اقتراع سنة 1999 والهدف من هذا التقليل هو تيسير مهمة مختلف الأحزاب والقوائم المستقلة في توزيع ملاحظتها على مكاتب التصويت.

ومما تجدر ملاحظته هو ان القانون الانتخابي في تونس وبعد سلسلة التعديلات التي ادخلت عليه سعي الى ضمان اكثر ما يمكن من ظروف الشفافية والعدالة والتأكيد على سلامة العملية، الانتخابية بداية بالحصول على بطاقة الناخب مرورا بما ينبغي القيام به داخل مكتب التصويت من وجوب حمل الاوراق والدخول الى الخلو. وفي هذا الصدد يقول الفصل 47 من المجلة الانتخابية التونسية:

«في الساعة المعينة لابتداء عمليات الاقتراع يتثبت رئيس المكتب من ان عدد الاوراق متساو بالنسبة لكافة المترشحين، ويتم ذلك بحضور كافة اعضاء المكتب ومن حضر من النواب عن المترشحين.

ثم يفتح رئيس المكتب صندوق الاقتراع ويتحقق بحضور اعضاء المكتب والناخبين من ان هذا الصندوق خال من كل شيء، ثم يغلقه بقليلين يبقى احد مفتاحيهما لديه والمفتاح الآخر لدى اكبر اعضاء المكتب سنا.

اما الفصل 48 من المجلة الانتخابية فينص على ما يلي: يبدئ الناخب عند دخوله قاعة الاقتراع بطاقته مجلس النواب وذلك يوم الاحد 24 اكتوبر 2004.

ملاحظين وضيوف من مختلف الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية ليشهدوا على نزاهة العملية الانتخابية وحياد الإدارة فضلا عن نسب المشاركة التي من المنتظر أن تكون قياسية اعتبارا للحملات التحسيسية للمواطنين ودعوتهم للاشتراك فيها.

ومن جهة أخرى ولتنظيم سير العملية الانتخابية صدر في وقت سابق وبتاريخ 14 جويلية - يوليو 2004 امر يتعلق بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية واعضاء مجلس النواب وذلك يوم الاحد 24 اكتوبر 2004.

بعد استفتاء شعبي أفضى الى تغيير الدستور والى إصلاح جوهرى أنسب للتعددية.

وقد حرصت الإدارة على ضمان مشاركة واسعة للناخبين في موعد الرابع والعشرين من أكتوبر - تشرين الاول من خلال التكبير في عمليات توزيع البطاقات على الناخبين وتسليمها اليهم يدا بيد أو عن طريق البريد مضمون الوصول، فضلا عن حرص الإدارة على أن تكون محايدة وتشجيعها لضمان انتخابات حرة ونزيهة.

واضافة الى انجاح الاستعدادات المادية عملت تونس على استدعاء

وسيلة كانت بما في ذلك التعريف به من قبل ناخبين اثنين من غير المترشحين. ثم يتناول بنفسه من فوق منضدة مخصصة للغرض طرفا او عند اجراء الانتخابات لرئاسة الجمهورية ومجلس النواب طرفين احدهما من الورق الابيض والاخر من الورق الاصفر حسب ما هو مبين في الفصل 45 من المجلة.

ويتناول ورقة التصويت من كل قائمة ترشح ويدون ان يغادر قاعة الاقتراع يدخل الخلو ليضع في الظرف المخصص لذلك الورقة التي وقع عليها اختياره.

وبالنسبة للانتخابات الحالية فإنه ولأول مرة يتم احداث مرصد وطني للانتخابات لمرافقة سير العملية ويضم هذا المرصد مجموعة من الشخصيات المعروفة باستقلاليتها وكفاءتها.

وقد قام هذا المرصد بعمل كبير ساهم في التقريب بين مختلف الاطراف وخاصة بين الاطراف المترشحة والإدارة من حيث اعادة الثقة بينهما..

وقد تمكن من انجاز العديد من الاعمال منها الزيارات الميدانية والحضور في العديد من الاجتماعات خلال الحملة الانتخابية التي راقبها بشكل دقيق وشامل. من جهة أخرى مارس المجلس الدستوري ولأول مرة مهامه بخصوص المصادقة علي صحة ملفات المترشحين لرئاسة الجمهورية ونتائج الانتخابات. كما ان هذه الانتخابات ستشهد حضور الملاحظين الاجانب الذين سيتابعون سير العملية الانتخابية بالكامل.

ان، وبعد كل هذه الضمانات وبعد كل ما توفر، لم يبق الا حضور الناخبين وبكثافة الى مكاتب الاقتراع للقيام بواجبهم الانتخابي.